تولد أزمة فيض الانتاج انخفاضا سريعا في اسعار المواد الاولية بمعظمها . ان هذه العملية غير منتظمة وهي تتناول تارة مادة معينة وتارة اخرى مادة سواها وفي بعض الحالات تتوصل البلدان المنتجة لابطال مفعولها بفضل طرح اسعار جماعية . يصاحب هذا الانخفاض ارتفاع لاهب في أسعار القمح والالات التي تبيعها الدول الرأسمالية المتطورة مما ينزل الطاقة الشرائية الفعلية للعديد من البلدان النامية ويشدد التضخم المزمن المصابة به ويزيد تفاقما نقص المواد الغذائية والمحروقات حتى وان كان الاستهلاك ما يزال متدنيا جدا من حيث مستواه(١٦). ولكن حتى في حالة بلد مصدر مرموق للنفط كالجزائر نلاحظ بأن استيراداته من الحاصلات الزراعية الضرورية قد امتصت ما يقرب الخمسين من مدخوله من بيع النفط في سنة ١٩٧٤ .

ويشكل تطوير المبادلات التجارية مع الاقطار العربية وبالتحديد تطوير الصادرات قيمة وتنوعا الى المنطقة العربية صمام أمان لصناعات دول السوق الاوروبية المشتركة وموازينها التجارية ولمجمل اقتصاداتها في فترة الانكماش الاقتصادي الراهنة هذا الانكماش الذي يشمل العالم الرأسمالي بمعظمه . ونجد هنا مثلا ان المانيا الغربية قد تمكنت برفعها قيمة صادراتها الى البلدان المصدرة للبترول المنضمة لمنظمة أوبيك بنسبة ٧٣ بالمائة في عام ١٩٧٤ من تغطية ما يقرب من نصف قيمة مستورداتها في السنة المذكورة من دول أوبيك المذكورة لا بل ان نسبة التغطية وصلت الى الثلثين خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٤ المنقضي(١٧).

ومرة أخرى فان ارتفاع قيمة الصادرات الغربية الى الاقطار العربية يعكس اساسا تدهور قيم التبادل أي تفاقم الطابع غير المتكافىء الذي يميز التبادل بين البلدان الرأسمالية الصناعية واقطار الوطن العربي(١٨).

كان رفع البلدان المصدرة للنفط خلال سنة ١٩٧٣ اسعار خاماتها ضربة اليمة وجهت الى سياسة العالم الراسمالي في التبادل غير المتكافىء وكبحا للتدهور الخطير في قيم التجارة الدولية . ولكن سرعان ما ردت الدول الراسمالية المتطورة بسياسة مضاعفة الغزو التجاري وبتشديد ارتفاع اسعار السلع الصناعية والخدمات التكنولوجية وباستدرار الاموال العربية . اطلقت المصالح الصناعية الكبرى ودولها الامبريالية سياستها باندفاع محموم وذلك على امتداد سنة ١٩٧٤ . ولئن جعلت هذه المصالح والدول من مشكلة العجز في موازين المدفوعات حجة مباشرة لهذا الغزو التجاري الرهيب فان من المقبول الاعتقاد بدور الازمة المستحكمة التي تأخذ بخناق الاقتصاد الراسمالي في تحريك هذه السياسة ودفعها بنشاط واستعجال .

ولنستعرض الان النتائج : بالرجوع الى احصاءات ١٩٧٤ التي نشرتها مؤخرا منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التي تتجمع فيها دول العالم الرأسمالي المختلفة نقرأ بأن الاربع والعشرين دولة رأسمالية مصنعة منتمية للمنظمة قد زادت بمعدل ٧٧ بالمائة من قيمة صادراتها الى البلدان الاعضاء في منظمة اوبيك النفطية وذلك بالمقارنة مع ما كانت عليه في عام ١٩٧٣ ونتيجة لهذه الزيادة الضخمة وصلت مبيعات الدول الرأسمالية المذكورة الى البلدان المصدرة للنفط لمبلغ ٢٩ مليار و ٢٥٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ ويتوقع ان ترتفع هذه القيمة بمقدار ٢٠ مليار دولار خلال سنة ١٩٧٥ الجارية ثم تصل الى معدل ٦٠ مليار دولار سنويا منذ اواسط عام ١٩٧٦ القادم . ولو نظرنا من الجانب الاخر نجد بأن حجم مشتريات بلدان اوبيك لم تمثل رغم قيمتها المطلقة العالية الا معدل ٥ره بالمائة من مجموع صادرات البلدان أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . ولو استبعدنا اثر الميول التضخمية تكون